خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٤

١٢٢,٥ مليون دولار فائض الميزان الكلي للمدفوعات

■ كتب/ علي البشيري

● حقق الميزان الكلي للمدفوعات فائضاً بنحو ١٢٢,٥ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقابل فائض قدره ٢٩٩ مليون دولار في الفترة المقابلة من العام السابق وبلغت نسبة هذا الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي ٢٪ مقابل ٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٣م.

وعزا تقرير رسمي الفائض في ميزان المدفوعات إلى فائض الحساب الجاري الذي بلغ ١٢٣ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٤م مقابل ١١٢ مليون دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي وبلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٢٪ في الاشهر الستة الاولى من عام ٢٠٠٤م وهي نفس النسبة تقريباً التي سجلت في نفس الفترة من العام السابق فمن جهة ارتفع الفائض في الميزان التجاري من ١٦٤ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٠٣م إلى ٢٨٧ مليون دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٤م . ومن جهة آخرى ارتفعت مقبوضات التحويلات الجارية الصافية الحكومية وغير الحكومية بحوالي ٢٪ وبالمقابل ارتفع العجز في ميزان الخدمات بنسبة ٨٪ خلال نفس الفترة مما يعود لزيادة مدفوعات النقل والتأمين والتشييد .

وأشار التقرير الصادر عن البنك المركزي إلى أن العجز في حساب الدخل ارتفع بنسبة ٢٣٪ انعكاساً لزيادة مدفوعات عائدات الاستثمار المباشر من الخارج وانخفاض مقبوضات عائدات الحافظة والاستثمارات الاخرى . وتحول حساب رأس المال من فائض بمبلغ ١١٨ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م إلى عجز بمبلغ ٤٥ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من ٢٠٠٤م ويعزى ذلك اساساً لزيادة التزامات سداد اقساط القروض وارتفاع التسهيلات التجارية النفطية المقدمة قصيرة الأجل.

وكان ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً خلال عام ٢٠٠٣م بلغ حوالي ٣٣٥ مليون دولار وبما نسبته ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه، وبالرغم من أن الظروف العالمية كانت مواتية لتحقيق فوائض كبيرة نظراً لارتفاع اسعار النفط على المستوى العالمي نتيجة للاحداث التي شهدتها المنطقة وأهمها الغزو الامريكي للعراق ، الاأنه من الملاحظ بأن الفائض خلال عام ٢٠٠٣م كان أقل من الفوائض المتحققة خلال السنوات الماضية.

ووفقاً لتقرير لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن فائض ميزان المدفوعات أصبح يتراجع سنة بعد أخرى حيث تراجع من ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م إلى ٦٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١م ثم إلى ٥٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م وبما نسبته ٥,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي تم تراجع إلى ٣٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣م وارجع التقرير هذا التراجع إلى انخفاض الفائض في عدد من الموازين المرتبطه به وهي الميزان التجاري والحساب الجاري وكذا تأثير الزيادات الكبيرة في رسوم النقل والتأمين للبضائع الواصله إلى الموانئ اليمنية على ميزان الخدمات .

كما أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تراجع فائض ميزان المدفوعات ومكوناته أهمها:

الاعتماد على الاستيراد لتغطيه الطلب المحلي من معظم السلع والخدمات وضعف امكانيات التصدير للاقتصاد اليمني، والارتفاع العالمي في اسعار السلع الاستهلاكية وزيادة عوائد الشركات النفطية العامله في اليمن المحولة إلى الخارج.

واشار التقرير نصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١- ٢٠٠٥م إلى مدى اثر استمرار تدني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على زيادة الواردات في انتهاج سياسة حرية التجارة على الوضع الاقتصادي ، حيث مثل ارتفاع اسعار النفط العامل الرئيسي لعدم حدوث عجز، هذا إلى جانب اثر تحويلات شركات من وإلى اليمن الجارية منها والرأسماليه، وكذلك المتحصلات من التحويلات الجارية من الخارج على وضع ميزان المدفوعات وهذا ما يجعلنا نستنتج أن العوامل ذات البعد الخارجي تحكم وضع ميزان المدفوعات من العوامل ذات البعد الداخلي وكنتيجة لذلك يصبح الاقتصاد الوطني شديد الحساسية للتغيرات الخارجية مما يؤثر سلباً على استقرار وديمومة عملية التنمية..

يعد ثمرة لاتفاقية جدة لترسيم الحدود

علب: منفذ هام في تعزيز التبادل التجاري بين اليمن والسعودية

٢,٤ مليار حجم الصادرات والواردات حتى سبتمبر ٢٠٠٤م

■ صعدة/ خالد السفياني

● يعد منفذ علب الحدودي في اقصى شمال الوطن اليمني احد المنافذ البرية الرئيسية المعتمدة بين بلادنا والمملكة العربية السعودية على ضوء ترجمة اللجان المعنية لاتفاقية جدة لترسيم الحدود بين البلدين في ١٢ / يونيو/ ٢٠٠٠م. وبالتالي فإن منفذ علب يمثل احد قنوات التبادل التجاري بين اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الجوار والذي يجعل من هذا المنفذ منفذاً مستقبليا له اهميته وقدرته في استيعاب تحولات العلاقات بين بلادنا والدول العربية المجاورة وعلى وجه الخصوص المملكة في مجالات تعزيز حجم التبادل التجاري وتحقيق التكامل المنشود في المستقبل.

مندوب.. صحيفة "الثورة" زار منفذ علب الحدودي المرتبط بصعدة "عاصمة المحافظة" بـ٩٦ كيلو مترا عبر الخط الرئيسي (صعدة - علب) حيث اطلع على اوضاع وواقع الحركة في هذا المنفذ والتصورات والمتطلبات الكفيلة بتطوير الاداء وتعزيز الحركة التجارية وانعاش المنفذ . كانت لنا اللقاءات التالية:-

● في البداية التقينا الاخ/ توفيق محمد الخطيب نائب مدير عام الدائرة الجمركية بعلب الذي تحدث بقوله:-

- هذا المنفذ الحديث النشأة يعد ثمرة لاتفاقية جدة لترسيم الحدود اليمنية السعودية في ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠م وما تلاها من لقاءات مشتركة لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين وصولاً الى التكامل والشراكة وحقيقة ان المنفذ بدأ يشهد تطور ملحوظ وانتعاش اكبر وزيادة في حجم الحركة والتبادل التجاري بين البلدين وصولاً الى التكامل والشراكة وحقيقة ان المنفذ بدأ يشهد تطورا ملحوظا وانتعاشا اكبر وزيادة في حجم الحركة والتبادل التجاري وخصوصاً حركة الصادرات اليمنية للفواكه والخضروات وايضاً حركة الواردات من السلع المجمركة والسلع المعفاة الا ان هذه الحركة لا تمثل الغاية المنشودة باعتبار ان هذا المنفذ يملك جملة من الخصائص والمميزات الفريدة بموقعه المتوسط والقريب بين كلا البلدين واجوائه الصحية المناسبة للبضائع والسياحة وحركة الدخول والخروج للمسافرين وارتباطه بخطوط طرق اسفلتيه كخط (صعدة - ظهران الجنوب).

وعلاوة على ذلك وقوع المنفذ قرب اكبر مناطق انتاج الفاكهة والخضروات في اليمن (صعدة) ليشكل المنفذ الأقرب لتسويق هذه المنتجات وقد شهدت الصادرات اليمنية من الفواكه والخضروات المختلفة زيادة ملحوظة خلال العام الحالي ٢٠٠٤م.

احتياج للمنشآت الجمركية

ويشير الى ان هناك صعوبات ومعوقات تواجه تطورا وانتعاشا المنفذ ليحتل موقعه فمنذ افتتاحه على يد فخامة الرئيس الرمز/ علي عبدالله صالح في شهر يوليو/ ٢٠٠٢م والمنفذ يشهد تطوراً مستمراً وانتعاشاً الا ان هناك جملة من الصعوبات والمتطلبات الضرورية التي يجب اخذها بعين الاعتبار في طليعتها تنفيذ المنشآت والمباني للدائرة الجمركية في منفذ علب اسوة ببقية الدوائر الجمركية الاخرى (مبنى للدائرة، سكن، مرافق للزوار والمغادرين والوافدين) كذا المرافق الجمركية الاساسية (دكة للبضائع، دكة للركاب، مظلة للدكة، خزان ارضي للمياه "بوابتين دخول وخروج" باعتبار الجمرك في موقع حدودي وواجهة للبلد ناهيك ان هذه المنشآت ضرورة لاستقرار العمل وانتعاش المنفذ الذي يمثل الجمرك حجر الزاوية فيه خصوصاً انه لا يوجد حتى الآن سوى عدد (١١ كرفانات) لا تلبي الاحتياج ويتم الاستفادة منها في تنفيذ الاجراءات الجمركية.

وقد زار الاستاذ/ يحيى علي العمري محافظ المحافظة المنفذ مراراً ويولي مسألة هذه الإنشاءات اهتماما كبيرا ومتابعة نتمنى ان تلتقي مع حرص الأستاذ/ علوي صالح السلامي نائب رئيس الوزراء وزير المالية على نجاح الأعمال وتعزيز الاداء لتشكل عاملاً اساسياً في تحقيق هذه التطلعات بانشاء مباني ومرافق جمركية متكاملة في المنفذ كدائرة جمركية نموذجية باعتبار ان هذه المباني دائمة وواجهة للدولة في هذه المناطق.

تصورات لدفع حركة المنفذ

ويستطرد في حديثه قائلاً ايضاً تواجه العمل الجمركي عدم صلاحية الطريق المؤدية من علب الى باقم لحركة القاطرات الكبيرة نتاج وجود عقبات وملفات خطرة وخالية من المواصفات الفنية وغير قادرة على مرور اكثر من ٣٠ طنا بينما في المنافذ في كل الدول تخطط الطرق لمرور بضائع ٦٠ طنا من خطوطها والاخ المحافظ على علم بذلك وابدى نقده لهذه العقبات وهو بصدد البحث مع الجهات المعنية بمعالجة وتعديل هذه العقبات في الطريق التي تشكل سببا لعزوف الكثير من الموردين واعاقة حركة الصادرات والواردات في المنفذ واملنا في الاخ وزير الاشغال العامة رئيس المؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس/ عبدالله حسين الدفعي باعادة النظر في وضعية هذه العقبات من الطريق باعتبارها تشكل همزة وصل في خط دولي.

ويضيف الاخ/ نائب مدير عام الدائرة الجمركية بعلب:

ايضاً رغم الشوط الكبير الذي قطعته اللجان المشتركة ومجلس التنسيق اليمني السعودي لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين فانه لا يوجد حتى الآن اتفاقية تسمح بدخول وسائل النقل الكبيرة الى البلدين والذي بدوره يحد من نسبة وحجم التبادل التجاري ويتطلب من القيادات في البلدين ومن المسئولين بحث هذا الجانب بما يعزز من واقع الحركة التجارية وتسهيل العملية برمتها. اذ لا تعطى تصاريح سوى لمدة ٢٤ ساعة فقط رغم بعد المناطق المطلوب النقل اليها سواء في جنوب اليمن كحضرموت والمهرة او في شمال المملكة لـ تبوك وغيرها.

وحول الكادر الوظيفي العامل في الجمرك قال:

.. بالنسبة للموظفين العاملين في الجمرك فيه كفاية للنهوض بكافة المهام والواجبات فهناك ٤٠ موظفا من افضل الكوادر الوظيفية العاملة والحريصة على نجاح الاداء وتنفيذ المهام ونقدر عالياً دعم ورعاية الاستاذ/ علوي صالح السلامي نائب رئيس الوزراء وزير المالية ودعم رئاسة المصلحة ممثلة في الاخ الدكتور/ علي علي الزبيدي رئيس مصلحة الجمارك ولا يفوتني هنا الى الاشادة بالدور الذي يظطلع به الاستاذ/ يحيى علي العمري محافظ المحافظة ودعمه للعمل وتعزيز اداء الجمرك.

صادرات وواردات

وحول حجم الصادرات والواردات عبر المنفذ التقينا الاخوان/ علي محمد الجبري الشئون المالية بالجمرك ونصيب اسماعيل الفقيه مدير الحسابات اللذان تحدثا بالقول:-

يقدر حجم التبادل التجاري عبر هذا المنفذ بحوالي مليارين و٤٦٥ مليون ريال تقريباً حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤م حيث بلغ حجم الواردات بـ(١,٥٠٧,٠٩٩,٠٤٥) ريالا منها ٨٠٨,٨٤٥١٣٢ ريالا واردات خاضعة للترسيم الجمركي، و٦٩٨,٢٤٣,٩١٧ ريالا واردات معفاة من الجمارك. اما حجم الصادرات فبلغ(٩٥٨,٤٧٥,٨٨٠) ريالا منها (٢,٧٩٣,٩١٧ ريالا اعادة صادرات).

اتلاف ٥٠٠ طن

اما الاخ/ محمد عايض همام رئيس وحدة الركاب بالجمرك فقد تحدث عن كيفية التصرف باسم السلع المستخدمة الممنوع دخولها بقوله:-

الجمرك؛ يقدم تسهيلات جمركية وفق القوانين الجمركية المعمول بها ويواجهنا توريد بعض السلع المستخدمة الممنوع دخولها البلاد بقرار رئيس مجلس الوزراء وتعميمات رئاسة مصلحة الجمارك القائمة على توجيهات فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح وقد ضبطت كميات من هذه المواد العام المنصرم ٢٠٠٣م وتم اتلافها واحراقها وعلى مدى العام الحالي حتى اللحظة يتم ضبط هذه المواد الممنوعة واتلافها واجريت عدة عمليات احراق لها خلال العام الحالي ٢٠٠٤م وبلغت الكمية المتلفة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤ بحوالي ٥٠٠ طن من المواد وندعو الجميع للالتزام بقرار منع المواد وعدم تحمل تبعات النقل لها لتظطر ادارة الجمرك الى التعامل معها على ضوء القرارات السارية.

نشاط الحجر النباتي

* في ختام الجولة الميدانية لمنفذ علب الحدودي/ محافظة صعدة التقينا الاخ علي المجزي مندوب الزراعة في المنفذ الذي تحدث فقال:-

تم فحص عينات من المواد الغذائية المصدرة (فلفل حار، فلفل بيبر، طماطم، جزر بطاط) في المختبرات المركزية ووجدت صالحة جداً وخلال الفترة الماضية حوالي اربعة شهور تم رصد تصدير ٢٦٨٥ طنا من الفواكه والخضروات التي تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها واخضاع ٤٧٢ طنا من التمور الوارد للفحص والتأكد من سلامته وصلاحيته للاستهلاك الآدمي ونواجه بعض التعقيدات وعدم اتاحة الفرصة للقيام بالواجبات والمهام المناطة بنا على اكمل وجه فمهمتنا الفحص على المنتجات الزراعية الواردة والاطلاع على الشهائد الصحية وتصاريح الإستيراد وهذا عمل وطني وواجب قومي يتوجب التعاون معه حماية للمواطن العادي من مخاطر استهلال المواد المريضة وهذا ما نود ان يدركه الذين يعقدون مهامنا من اجل مصلحة معينة ويدركوا ان مصلحة الوطن والشعب اهم وهي مسؤولية مناطة بنا أيضا استنادا الى القانون ٣٢ لسنة ١٩٩٩ بشأن الحجر النباتي وقد تكرمت الوزارة بوضع حجر الاساس لمبنى الحجر النباتي في المنفذ وتعلق آمالا على تفهم المسئولين في المنفذ لمهامنا والتعاون بصورة افضل.

نائب مدير الدائرة الجمركية:

الحركة التجارية بدأت في الانتعاش والمنفذ يحتاج للعديد من المنشآت

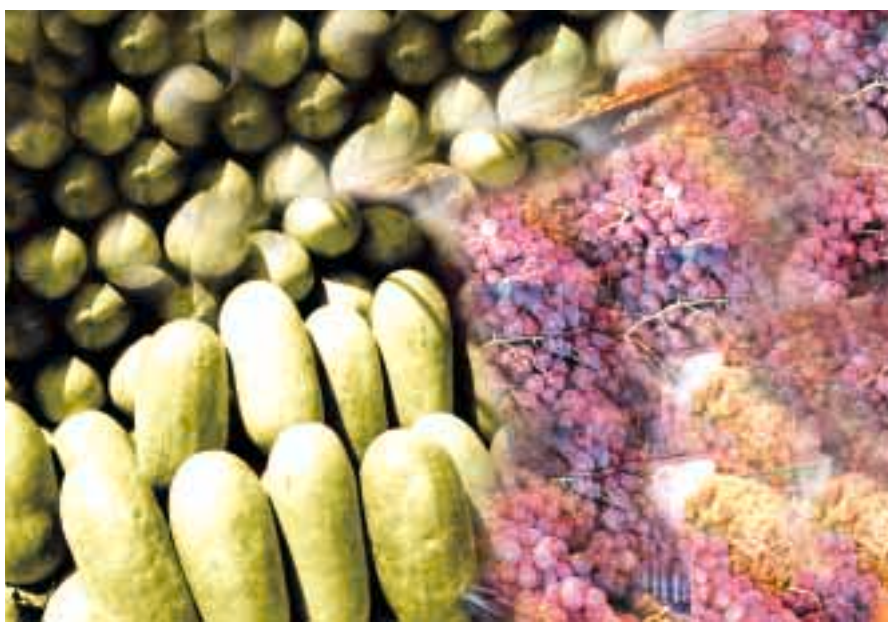

قطاع الاتصالات.. سوق مفتوحة

■.. قطاع الاتصالات اليوم قطاع اقتصادي هام.. وليس المقصود هنا أهميته من حيث دوره في خدمة التجارة والأعمال والمجالات الأخرى.. بل المقصود بالأهمية هنا هو اهمية ارباحه الواسعة.. إذ اصبح الاستثمار في مجال الاتصالات مطمع لكل ذي رأسمال يرغب في استثماره!! ابتداءً من اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة، الذين يستثمرون رؤوس اموالهم على صغرها في افتتاح محلات اتصالات بالرغم من وجود تقنيات الاتصال السهلة الأخرى والتي اصبحت متاحة للجميع وبالذات خدمة gsm.

إلا أن هناك مفارقة عجيبة المظهر والمضمون.. وهي غضب مالكي ومساهمي شركات gsm الذين طالبوا طويلاً بفض احتكار تليمن لهذا القطاع الحيوي واطلاق سراحه ليكون متاحاً للمنافسة بين الشركات المختلفة !! إلا أن ما اتضح فيما بعد هو أن مطالبهم تلك باسم تحرير الاقتصاد والخصخصه والمنافسة الشريفة بعيداً عن الاحتكار ماهي إلا كلمة حق يراد بها باطل.. فما أن سمح لهم بدخول معترك هذا السوق حتى تجمعوا مشكلين « كارتلاً» اتفقا فيه على الاسعار لجميع ما يقدمون من خدمات بدءاً من قيمة الشريحة وانتهاء بسعر الدقيقة أو الوحدة.. فإذا بهم يستنزفون المواطن بعقود احتكارية فيها الكثير من الغبن للمشترك الذي ليس أمامه أي خيار أو بديل آخر.. وفي نفس الوقت وقفوا كسد منيع بمواجهة أيه شركة تريد دخول هذا المعترك كمنافس بموجب قوانين واعراف السوق الحرة والخصخصه الحقيقية التي تعتمد اصلاً على المنافسة من حيث تقديم افضل خدمة وارخص سعر والأمر في الأخير خاضع للعرض والطلب.. ولأن العرض كان محصوراً في شركتين لاثالث لهما والطلب كبير يتمثل في ملايين المستهلكين فإن هاتين الشركتين استغلتا المستهلك أيما استغلال ، في غياب تام لأية مرجعية تنصفه.

ولما ارادت الدولة التدخل رفضت الشركتان الإذعان لأية مطالبة تفضي إلى التنازل عن بعض ارباحها التي تقدر بالمليارات لصالح المستهلك المغلوب على امره.

ولما دخلت المؤسسة العامة للاتصالات على الخط بطرح مشروع يمن موبايل للاستخدام العام بكت الشركتان معاً بكاءاً مريراً، ثم بدأتا تتحدثان عن اقتصاد السوق والخصخصه والمنافسة الشريفة وغير الشريفة.. ثم في النهاية طالبت بالاتفاق على اسعار موحدة حفاظاً على القطاع الخاص والمشاريع الوطنية. ورغم أنها لا وطنية ولا يحزنون ولا علاقة للأمر بالوطن ولا بالشعب ،انما العلاقة هنا هي علاقة البزنس والارباح الطائلة التي لم تعد البنوك تستوعبها والحقيقة أن المواطن اصبح يخشى فعلاً أن تتفق يمن موبايل معهما ويلهبان ظهره بسياط الجشع والأطماع إلا انها يجب أن تعلم انها باتفاق مماثل إنما تقضي على نفسها منتحرة..

■ أشرف النولي

خلال العام الجاري :

٣,٨ مليار ريال لتنفيذ عدد من مشاريع الطرق في محافظات عدن ، لحج ، وأبين

■.. عدن/سبأ..

رصدت المؤسسة العامة للطرق والجسور فرع عدن ٣ مليارات و٨٠٠ مليون ريال لتنفيذ عدد من مشاريع الطرق في كل من محافظات عدن ، لحج ، أبين خلال العام الجاري ٢٠٠٤م .

وأفاد تقرير نصف سنوي صادر عن المؤسسة العامة للطرق والجسور بعدن وحصلت وكالة الانباء اليمنية/سبأ/على نسخة منه بأن من ضمن هذه المشاريع مشروع طريق العريش شقرة بطول ٥٠ كيلومتراً وبتكلفة مليار و٢٠٠ مليون ريال ومشروع تأهيل الخط الرئيسي الحبيلين الضالع بطول ٣٤ كيلومتراً وبتكلفة ٨٠٠ مليون ريال ومشروع طريق رأس عمران وبئر فضل بعدن بطول ٢٢ كيلومتراً وبتكلفة ٧٠٠ مليون ريال.

وذكر التقرير بأن هناك مشاريع ثانوية خاصة بصيانة الطرق الداخلية في محافظة عدن يجري العمل فيها حاليا وبتكلفة تصل إلى ٢٠٠ مليون ريال وكذا استكمال انشاء عدد من الطرق الداخلية بمحافظة أبين بتكلفة تزيد عن ٥٠٠ مليون ريال.

وتناول التقرير ايضا نشاط المؤسسة للعام الماضي ٢٠٠٣م والذي تم فيه انجاز عدد من مشاريع الطرق ومنها مشروع عمران رأس العارة والمخا بمحافظة تعز الجاري العمل فيه حاليا وبطول ٢٢٤ كيلومتراً وبتكلفة ٦ مليارات ريال وكذا انجاز طريق لبعوس يمر بطول ٢٨٢ كيلومتراً وبتكلفة ٥ مليار ات ريال بالاضافة إلى انجاز مشروع العريش العلم بطول ٦ كيلومتر وبتكلفة ١٥٠ مليون ريال وانجاز طريق ساحل أبين بطول ٤ كيلومترات وعرض ١٠ امتار وبتكلفة قدرت ٢٠٠ مليون ريال .

قيمتها الاجمالية ١,٧ مليار ريال :

الترخيص لإقامة ٣٦ مشروعاً استثمارياً خلال ٩ شهور بعدن

■.. عدن/سبأ..

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال التسعة الأشهر الماضية من العام الجاري تراخيص استثمارية لـ ٣٦ مشروعا استثماريا في القطاعات الصناعية والسياحية والتعليم والصحة والاسكان والخدمات العامة.

وأوضحت احصائية صادرة عن مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن حصلت وكالة الانباء اليمنية/سبأ/ على نسخة منها بأن القيمة الاجمالية لهذه المشاريع تصل إلى نحو مليار و٧٤٠ مليوناً و٧٥٥ الف ريال.

تصدير ٢١٨٠٠ طن من الملح إلى جزر سيشل عبر ميناء عدن

■.. عدن/سبأ..

صدرت المؤسسة العامة للملح بعدن عبر ميناء عدن خلال التسعة الأشهر الماضية ٢١ ألفاً و ٨٠٠ طن من الملح اليمني إلى جزر سيشل.

وذكرالأخ عبدالرحمن حسن المدير العام للمؤسسة العامة للملح بعدن لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/بأن القيمة الاجمالية لكميات الملح المصدرة بلغت ٥٥٠ الف دولار بما يعادل نحو ١٠٢ مليون ريال ٠٠ موضحا بأن المؤسسة تستعد حاليا لتصدير شحنات تجارية لنفس البلد وعبر شركة فرنسية متعاملة مع المؤسسة في مجال التسويق والتصدير للمنتوج اليمني من الملح المشهور بجودته.